

فأمس أن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما سدر برای رأس الدين في ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٦ (١٢ يوليه سنة ١٩٣٧)

محمد هلال
عبد العزيز هوزت
طريف طهري
باسم مجلسوصاية
رئيس مجلس الوزراء
قصطفى النحاس

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٧

فتح اعتداد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلسوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس الترايم القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - فيفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٦ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" الباب ٢ "مصالح عمومية" اعتداد اضافي قدره ٢٠٠٠ ج.م (ألفا جنيه) لتسوية تجاوز البند ٩ "مصالح انتقال وبديل مفروض" .

لويؤخذ هذا الاعتداد الاضافي من وفورات الباب الأول .

شادة ٢ - هلل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

فأمس أن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما سدر برای رأس الدين في ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٦ (١٢ يوليه سنة ١٩٣٧)

محمد هلال
عبد العزيز هوزت
طريف طهري
باسم مجلسوصاية
رئيس مجلس الوزراء
قصطفى النحاس

٣٥٣٣٨١ ج.م (ألفا وثلاثة وخمسون ألفا وثلاثة وواحد وثمانون جنيهها) شادة ٦٢٨١ جنيه الباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" و١٧٠٠ ج.م في الباب الثاني "مصالح عمومية" و٣٠٠٠ ج.م في الباب الثالث "أعمال جديدة" وذلك لتسوية التجاوز في الأبواب الثلاثة .

لويؤخذ هذا الاعتداد الاضافي من الاحتياطي العام .

شادة ٢ - هلل وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

فأمس أن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

سدر برای رأس الدين في ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٦ (١٢ يوليه سنة ١٩٣٧)

محمد هلال
عبد العزيز هوزت
طريف طهري
باسم مجلسوصاية
وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء
حكم فريد قهقحه قصطفى النحاس

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٧

فتح اعتداد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلسوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس الترايم القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - فيفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٦ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٧ "مصلحة الجمارك" الباب الثاني "مصالح عمومية" اعتداد اضافي قدره ١١٦٣٠ ج.م (أحد عشر ألفا وستمائة وثلاثون جنيهها) لتسوية تجاوز هذا الباب .

لويؤخذ هذا الاعتداد الاضافي جزء منه وقدره ٦٩٠٠ جنيه من وفورات الباب الأول والباقي وقدره ٤٧٣٠ جنيه من الاحتياطي العام .

شادة ٢ - هلل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .